الأمم المتحدة

E/FFDF/2020/L.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
21 April 2020
Arabic
Original: English

منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

اعتماد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي

مشروع الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي تقدمه رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منى يول (النرويج)، بناء على مشاورات غير رسمية

متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

1 - نحن، الممثلين الرفيعي المستوى، اعتمدنا هذه الوثيقة في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخامس المعني بمتابعة تمويل التنمية، في ظرف أزمة غير مسبوقة نجمت عن تفشي جائحة كوفيد-19.

2 - إننا نؤكد عزمنا على مواصلة تعزيز جهودنا من أجل تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في موعدها وبصورة كاملة.

3 - لقد تسبب تفشي جائحة كوفيد-19 في معاناة هائلة ألَمّت بالناس في جميع أنحاء العالم. فما من بلد نجا من آثارها المدمرة المتعددة الأبعاد. وقد أحدثت هذه الأزمة الصحية العالمية صدمات اقتصادية ومالية، كشفت مواطن الضعف والتفاوت القائمة وأدت إلى استفحالها. ونحن مصممون على النهوض بالإجراءات العالمية الجريئة والمتضافرة المتخذة لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الفورية وتحقيق الانتعاش السريع والشامل والمرن، واضعين نصب أعيننا تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونسلّم بضرورة أن تصمَّم استراتيجيات تحقيق الانتعاش بعد زوال الأزمة على نحو يبقينا ضمن المسار الذي يفضي إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما يسهم في بناء اقتصاد مستدام وشامل للجميع ويساعدنا على الحد من مخاطر أي صدمات تقع في المستقبل. ونؤكد من جديد التزامنا بتعزيز التعاون والتضامن على الصعيد المتعدد الأطراف من أجل التصدي لعواقب الجائحة.

220420 220420 20-05889 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - ونحن ثابتون في تصميمنا على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ولقد عقدنا العزم في بداية عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة على وضع الاقتصاد على مسار أكثر استدامة لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030. ونناشد جميع الجهات صاحبة المصلحة أن تدعم هذه الجهود بروح التضامن والشراكة. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز حتى الآن، نلاحظ بقلق أن تعبئة التمويل الكافي من جميع المصادر لا تزال تشكل تحديا رئيسيا أمام تنفيذ خطة عام 2030 وأن هناك تراجعا كبيرا في عدد من مجالات العمل الرئيسية.

5 - ونسلّم بالتحديات المنتصبة أمام البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة في التصدي للجائحة، ولا سيما البلدان التي تتسم بضعف نظمها الصحية ومحدودية الحيز المالي اللازم للاستثمار في النظم الصحية والحماية الاجتماعية. ونشدد على ضرورة تحسين البنية التحتية والاستثمار فيها، ولا سيما منها المرافق الصحية. ونسلم بالحاجة الملحة إلى دعم الفئات الضعيفة أو الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، ومن ضمنهم النساء والفتيات والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن وأبناء الشعوب الأصلية واللاجئون والنازحون والمهاجرون والفئات المهمشة الأخرى، وحماية حقوق الإنسان للجميع، وضمان ألا يترك أي بلد أو شخص خلف الركب.

6 - وسنشجع على اتخاذ إجراءات منسقة وحاسمة ومبتكرة في مجال السياسة العامة، بالشراكة مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من أجل القضاء على جائحة كوفيد-19. ونلتزم بتسخير جميع أدوات السياسة العامة المتاحة من أجل التقليل إلى الحد الأدنى من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الجائحة، واستعادة النمو المستدام على الصعيد العالمي، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي، وحماية فرص العمل والدخل، وتعزيز القدرة على الصمود. ونرحب بمبادرة الأمين العام، ونحيط بمبادرات صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، ومجموعة العشرين، ومجموعة السبع، ونعترف بدور منظمة الصحة العالمية. ونحث المجتمع العالمي على العمل معا في شراكة مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة لاتخاذ إجراءات عالمية منسقة وشفافة وقائمة على الأدلة. ونسلّم بالدور المهم الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص والتمويل الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي التصدي الفوري للجائحة والتعافي من آثارها في المدى الطويل. ونشجع على وضع استراتيجيات لتمويل الحد من مخاطر الكوارث وإيجاد الأدوات المالية الضرورية لتحسين التأهب لمواجهة أي صدمات تقع في المستقبل.

7 - وتتأثر النساء بالأزمة على نحو غير متناسب مع تأثر غيرهن بها. فالنساء يشكلن جزءا كبيرا من العاملين الصحيين الموجودين في الصفوف الأمامية، ولا يزلن يؤدين معظم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر ويواجهن مخاطر متزايدة من حيث التعرض للاستغلال والعنف العائلي. وسنسعى جاهدين إلى كفالة إدماج المنظور الجنساني ضمن ما يوضع من خطط اجتماعية واقتصادية لمواجهة حالات الطوارئ.

8 - وينبغي أن نحرص ونحن في الطريق صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 على أن تكون الإجراءات التي نتخذها متمحورة حول الناس ومراعية للاعتبارات الجنسانية ومركزَة على التنمية القادرة على التكيف مع تغير المناخ ابتغاء ضمان انتعاش اقتصادي مستدام وشامل للجميع. وقد أبرزت الأزمة الراهنة الحاجة إلى الحد من مخاطر الكوارث وحالات الطوارئ العالمية، بما فيها التي يسببُها تغير المناخ. ونشير إلى اتفاق باريس ونشدد على أهمية اتخاذ المزيد من الإجراءات وزيادة حشد الدعم من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها وتعزيز القدرة على الصمود، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للبلدان النامية وظروفها الخاصة، ولا سيما منها المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ.

وسنبذل قصارانا من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدام مكوناته على نحو مستدام وتعبئة الموارد المالية اللازمة لبلوغ هذه الغاية.

9 - وسنسعى جاهدين إلى التصدي للتحديات العامة التي تفاقمت بسبب الانكماش الاقتصادي الناجم عن تفشي جائحة كوفيد-19، بما فيها ازدياد مخاطر فقدان الاستقرار المالي. ونلاحظ بقلق أن الجائحة وما يتصل بها من صدمات اقتصادية وتقلبات في أسعار السلع الأساسية على الصعيد العالمي يمكن أن تزيد إلى حد كبير من عدد البلدان التي تعاني من ضائقة الديون أو المعرضة لخطرها. ويساورنا القلق العميق من أثر ارتفاع مستويات الديون على قدرة البلدان على تحمل أثر صدمة جائحة كوفيد-19 وعلى الاستثمار في تنفيذ خطة عام 2030. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين لمدة زمنية محددة لفائدة أفقر البلدان. ونرحب بالخطوات التي اتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتوفير السيولة وغيرها من تدابير الدعم لتخفيف عبء الديون الواقع على كاهل البلدان النامية. وسنواصل من خلال القنوات القائمة التصدي لمخاطر الضعف المرتبطة بالديون التي تواجهها البلدان النامية بسبب الجائحة.

10 - ونسلّم بأن النظام النقدي الدولي لا يزال عرضة للتقلبات والآثار العرضية، مثل التقلبات المالية الأخيرة الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19. وسننظر في جميع السياسات المناسبة بغية إدارة الاستعمال المفرط للرافعة المالية والتقلب المالي والحفاظ على استقرار الأسواق المالية العالمية.

11 - وسنعمل على ضمان تدفق الإمدادات الطبية الحيوية والمنتجات الزراعية الأساسية وغيرها من السلع والخدمات عبر الحدود، وعلى معالجة أوجه الاختلال في سلاسل الإمداد العالمية لدعم صحة جميع الناس وسلامتهم. ونشدد على أن تدابير الطوارئ الرامية إلى التصدي لتفشي كوفيد-19، إنِ اعتُبرت ضرورية، فيجب أن تكون محددة الأهداف ومتناسبة وشفافة ومؤقتة، وألا تخلق حواجز لا لزوم لها أمام التجارة أو تعطل سلاسل التوريد العالمية، وأن تكون متسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ونكرر تأكيد هدفنا المتمثل في تحقيق بيئة تجارية واستثمارية حرة وعادلة وغير تمييزية وشفافة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها، وفي إبقاء أسواقنا مفتوحة. ونسلم بأن البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تواجه تحديات إضافية تحول بينها وبين تسخير الإمكانات الكاملة للتجارة الدولية، ونشجع الجهات المانحة على الاستفادة من الخطة العالمية للمعونة التجارية لتمكين البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، من الاستفادة من الفرص التي تتيحها سلاسل القيمة العالمية والاستثمار الأجنبي في جهودها الرامية إلى تحقيق الانتعاش المستدام.

12 - ونشدد على ضرورة تعزيز التعاون الإنمائي وزيادة فرص الحصول على التمويل الميسَّر، ولا سيما في سياق الجائحة العالمية. وعلى الرغم من ترحيبنا بالزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيم الحقيقية، فإننا نلاحظ بقلق تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي. ونهيب بالجهات المانحة التي لم تكثف بعد جهودها للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما تجاه أقل البلدان نموا، التي قد تتأثر تأثرا شديدا بكلا الأثرين الاجتماعي والاقتصادي للجائحة، على أن تبادر إلى ذلك. ونرحب بالجهود الجارية لتحسين نوعية التعاون الإنمائي وفعاليته وأثره. ونؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مهم في التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلا عنه. ونلتزم أيضاً بتعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلةً لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي. ونلاحظ التحديات التي تواجهها البلدان النامية التي ترتقي إلى

مركز أعلى من حيث نصيب الفرد من الدخل وما قد يترتب على ذلك من احتمال فقدانها إمكانية الحصول على التمويل الميسر، ولا سيما منها البلدان التي تكون شديدة التأثر بالصدمات وغيرها من الكوارث.

13 - وسنستغل تسخير التكنولوجيات الناشئة لأغراض التمويل المستدام مع الحرص على إدارة ما يرتبط بذلك من مخاطر. ونسلم بأن التكنولوجيات الرقمية تتيح فرصة هائلة لزيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية والنهوض بالتعليم والتجارة الإلكترونية في أثناء فترة تفشي هذه الجائحة. ونسلم بأن استخدام التكنولوجيات الرقمية لا يزال متفاوتا إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم، ونلتزم بتعزيز التعاون لسد الفجوة الرقمية داخل البلدان وفيما بينها. ونلتزم كذلك بالعمل معا لاغتنام الفرص التي تتيحها التكنولوجيات لمساعدتنا في معالجة أزمة كوفيد-19. ونحن مصممون على توسيع نطاق البحث والتعاون من أجل الكشف عن الجوائح والوقاية منها وعلاجها ومكافحتها، بما في ذلك اللقاحات والأدوية، والابتكارات في النظم الصحية.

14 - ويعزز تفشي جائحة كوفيد-19 الأهمية الحاسمة لتعبئة الموارد المحلية. ونسلم باستمرار وجود فجوة كبيرة بين الموارد العامة واحتياجات التمويل وازدياد اتساع نطاقها في كثير من البلدان في أعقاب الجائحة. وسنواصل تحسين وتعزيز تعبئة الموارد المحلية الفعالة والحيز المالي، بما يشمل نظم الإنفاق العام الخاضعة للمساءلة والمتسمة بالشفافية. وسنسعى إلى تعزيز التعاون بين جميع البلدان في المسائل الضريبية. ونقر بأن أي نظر في اتخاذ تدابير ضريبية في مواجهة رقمنة الاقتصاد ينبغي أن يتضمن تحليلا شاملا لآثار تلك التدابير على البلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على احتياجاتها وقدراتها الفريدة. ونلتزم من جديد بالتصدي لتحديات مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول واستردادها.

15 - ونلاحظ التقدم الذي أحرزته البلدان في وضع أطر تمويل وطنية متكاملة دعماً لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، ترمي إلى تعبئة طائفة عريضة من مصادر التمويل وأدواته ومواءمتها بشكل فعال مع خطة عام 2030، وتستفيد من كامل الإمكانات التي تنطوي عليها وسائل التنفيذ بجميعها. ونسلّم بأن الجائحة تبرز حاجة أقوى إلى دعم العمل الوطني بإجراءات عالمية تكمّله.

16 - ونرحب بالاهتمام المتزايد بالاستثمار المستدام. وسنسعى جاهدين إلى مواءمة الاستثمارات مع خطة عام 2030، بما في ذلك الاستثمار في تعزيز النظم الصحية ودعم التقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، للمساعدة على كفالة التعافي المستدام من آثار جائحة كوفيد-19، فضلا عن التأهب للجائحة والوقاية من أي وباء يتفشى في المستقبل والكشف عنه والتصدي لها. ونلتزم بتهيئة بيئة تمكينية وتحفيز المزيد من الاستثمار المستدام في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لضمان التعافي المستدام من آثار الجائحة. ونشدد على ضرورة اعتماد سياسات وتدابير تحفز الاقتصاد والطلب على العمالة لدرء حدوث ركود اقتصادي طويل الأمد. ونحن عاقدو العزم على تحسين فرص حصول المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل وسيولة رأس المال العامل، وعلى تعزيز الإدماج المالي للفقراء والنساء ومنظمي المشاريع الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، الذين هم أشد عرضة للآثار الضارة لجائحة كوفيد-19.

17 - ونحيط *بتقرير تمويل التنمية المستدامة* لعام 2020 الذي أصدرته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتمويل التنمية، وندعو فرقة العمل إلى دراسة أثر جائحة كوفيد-19 على تمويل التنمية وعلى التمويل المستدام في إطار تقريرها عن *تمويل التنمية المستدامة* لعام 2021.

18 - ونقرر أن يجتمع منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي السادس المعني بمتابعة تمويل التنمية في الفترة من 19 إلى 22 نيسان/أبريل 2021 وأن يتضمن عقدَ الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ونقرر أيضا أن تُستخدم في المنتدى الطرائقُ التي انتُهجت في منتدى عام 2019.

19 - ونقرر أيضا إرجاء النظر في الحاجة إلى عقد مؤتمر لمتابعة الوثيقة الختامية لمنتدى عام 2021.